

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- معالي السيدات والسادة الوزراء،
- السيدات والسادة قادة الأجهزة الأمنية الوطنية،
- السادة الولاة، والولاة المنتدبون،
- السيدات والسادة ممثلي الهيئات والمؤسسات الدولية ،
- السيدات والسادة ممثلي السلك الدبلوماسي
- السيدات والسادة المنتخبين الوطنيين والمحليين،
- السيدات والسادة الخبراء
- السيدات والسادة أبناء الأسرة الإعلامية،
- أيها الحضور الكريم،

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

في البداية أود أن أتقدم بخالص شكري وامتناني لفخامة السيد رئيس الجمهورية على رعايته السامية لهذا اللقاء الوطني الأول من نوعه، والذي سيكون محطة هامة وأرضية خصبة تتبلور فيها الرؤية الجديدة للسياسة الوطنية للوقاية من الكوارث الكبرى متماشية و التحديات الجديدة، فندوتكم هذه سترسم خطة عمل لبلادنا لآفاق 2030 بمشاركة القطاعات الوزارية المعنية والسلطات المحلية وكذا الخبراء الوطنيين والدوليين، وكل الفاعلين، والذين لهم منا كل الشكر والتقدير لمساهماتهم الكبيرة، كون هذه المخاطر

أصبحت تشكل خطرا محدقا ممكن وقوعه في أية لحظة في عديد بقاع العالم، والجزائر كما تعلمون ليست بمنأى عن هذه المخاطر.

• السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن لقاءنا هذا الذي خصه فخامة السيد رئيس الجمهورية برعايته السامية، سيناقش أمهات الأمور من أجل التقليل الأقصى لآثار الكوارث الطبيعية، كون بلادنا تعرف بالهشاشة بسبب العديد من العوامل الطبيعية والبشرية، وقد تعرضت عبر العصور إلى الكثير من الكوارث منها الزلازل والفيضانات التي دمرت مدن بأكملها وتسببت في خسائر بشرية ومادية جسيمة.

فعلى سبيل المثال وخلال العشرية ثمانينات القرن الماضي، تفاقمت هذه الكوارث مما أوجب على السلطات العمومية التحرك في هذا الميدان، حيث اتخذت الدولة في هذا المجال الإجراءات الأولى من أجل وضع وتعزيز تدريجي لنظام وطني للوقاية من خلال اعتماد مرسومين أوليين شكلا حجر الأساس للقاعدة القانونية والمؤسسية الحالية.

ثم تعرضت البلاد إلى حوادث أكبر خطورة من خلال فيضانات باب الوادي وغرداية وسيدي بلعباس وبشار ومدن أخرى وزلازل مست العديد من المدن بما فيها بومرداس وبغض النظر على كل الإجراءات المتخذة في الميدان لصالح المواطنين أقرت السلطات الجزائرية على اكتساب المعارف والخبرات اللازمة للتكفل أحسن

في تسيير مثل هذه الحوادث التي المت بمناطق كاملة وتسببت في اخلال السير الحسن للحياة اليومية للمجتمع وكلفت الدولة والمواطن خسائر جمة.

وفي هذه الظروف الصعبة وخلال الزيارة الميدانية التي قام بها السيد رئيس الجمهورية لتفقد الأوضاع الناتجة عن زلزال بومرداس سنة 2003، والإجراءات التي اتخذتها السلطات لإسعاف المتضررين والعمل على محو الآثار المترتبة عن هذه الكارثة لاحظ ضعف التحضير والاستعداد المسبق ونقص الإمكانيات المخصصة تفضل بإعطاء التعليمات اللازمة من أجل وضع سياسة وطنية قوية تحمي المواطنين وممتلكاتهم والأماكن الوطنية بأكثر فعالية تلاها صدور القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ثم قوانين أخرى ونصوص تطبيقية متعددة كونت قاعدة أساسية تولى أهمية كبرى للوقاية وتضع الترتيبات الأساسية للتدخل والإسعافات التي كانت من بين أهم أهدافها تحسين معرفة المخاطر، والتكفل بدراسة المخاطر عند كل استعمال للأراضي وفي البناء، ووضع أنظمة شاملة تتكفل بطريقة متماسكة ومتكاملة ومتكيفة بجميع الكوارث الطبيعية منها والتكنولوجية من خلال مخططات عامة وخاصة للوقاية والتدخل.

وقد أوكلت مهمة تنفيذ وتطبيق السياسة الوطنية للدولة والهيئات العمومية والجماعات المحلية بالتنسيق مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وكذلك المشاركة التامة والكاملة من طرف

المواطن، وبناء على هذه الخطة الخطة تم انشاء مندوبية وطنية للمخاطر الكبرى سنة 2011 التي تتولى مهام تنسيق وتقييم تدخل السلطات العمومية في مجال المخاطر الكبرى.

وأود أن أشيد هنا بالدور الإنساني الكبير الذي تقوم به مؤسسة الجيش الشعبي الوطني عند حدوث أي كارثة، وهو ليس بالأمر الغريب على جيشنا الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني، فلهم منا كل التحية والتقدير، وكذلك لأفراد سلك الأمن الوطني والحماية المدنية لما حازته من عرفان وتقدير دوليين شاهدين على كفاءتها ومهنتها في الميدان وهي تتويجات جاءت نتيجة للدعم الدائم لفخامة رئيس الجمهورية لهذا الجهاز وحرصه على تطويره وعصرنته وتكوين أفرادها تكويناً احترافياً.

• السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لقد شهدت العديد من أقطار العالم في السنوات الماضية ارتفاعاً محسوساً في وقوع كوارث متعددة الطبيعة خلفت خسائر معتبرة وقد عرفت الدول منها المتقدمة صعوبات جمة للتنبؤ لهذه الأحداث والتكفل بها بما يحمي المواطنين والأموال.

وكذلك الشأن في بلادنا حيث عاشت مناطق مختلفة من الوطن عواصف ثلج وأمطار غزيرة وما يسمى بالأحداث الحادة وحرائق غابية خطيرة سنة 2017، أفزعت المواطنين وكلفت إمكانيات مادية ومالية معتبرة لمواجهتها ومرافقتها بأقل خسارة. وكانت الأمطار

المتساقطة هذه السنة التي لحقت كميات لم يسبق لها مثيل طوال أشهر السنة وكأنها عبارة عن نموذج جديد للأحوال الطقسية يجب فهمه وحوكمته بأحسن الطرق والممارسات.

مع هذا يتنبأ الخبراء بأن وتيرة التغيرات المناخية مدعوة للارتفاع لذلك وجب أخذ الإجراءات الاستعجالية والفعالة من طرف كل الدول، نتيجة للتغيرات المناخية غير المعتادة، وفيما يخص الأوضاع الراهنة في بلادنا فإنه وبالنسبة للتكفل بهذه الإشكالية وعلى الرغم من صدور جزء من النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون رقم 04-20 وغيرها من الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الوطنية وبعض الأطراف المعنية، يلاحظ بأن هناك تأخر معتبر في مجال انجاز النصوص التنظيمية التنفيذية.

إن الجزائر التي شاركت في كل المؤتمرات والندوات الجهوية والعالمية منذ يوكوهاما إلى سندي وتبنت كل القرارات والالتزامات وعملت على تنفيذها ومراعاتها قامت بتعزيز العمل في تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي، ووضع قاعدة مؤسساتية وتمديدها إلى المستوى المحلي، مع إدماج الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الكبرى في عمليات تهيئة الإقليم وأدوات التعمير، ضف إلى ذلك حملات التحسيس والتوعية وميادين أخرى التي عززت من قدرات بلادنا في مجالات الدراسة والبحث والعلاقة العملية بين الخبراء وأصحاب القرار على كل المستويات ووسائل الرصد ولا مركزية تسيير مخاطر الكوارث ورقمنة مخططات التدخل والبرامج المسجلة في إطار تعزيز قدرة المجابهة.

وبالنسبة للمرحلة الحالية، ووفق خطة العمل المرحلية، تعكف كل المؤسسات ذات الصلة بالعمل في الميادين على إدماج تسيير مخاطر الكوارث في قانون الجماعات الإقليمية كمهمة أساسية، وتمكينها من تمويل مؤكد ودائم لتسيير مخاطر الكوارث، وكذا العمل على تعزيز الانسجام والتنسيق القطاعي وتحديد المسؤوليات على المستوى الوطني والمحلي وادخال المراقبة والمحاسبة في تمويل تسيير المخاطر، هذا بالإضافة إلى:

- دعم وتحسين استخدام الموارد المالية المسجلة على مستوى مخططات الاستثمار، والتقييم الدوري للتسيير التنموي لتعزيز قدرة المجابهة
- تحيين التشريع الخاص بتنظيم التدخل والإسعافات ورقمنة المخططات
- تعزيز الخلية الوطنية لتسيير الأزمات، وخلايا الرصد على جميع المستويات،
- تعزيز محتوى مخازن الطوارئ ورقمنة تسييرها
- تعزيز دور وإمكانات هيئات العلوم والتكنولوجيا في تحسين فهم المخاطر وتحضير وتطوير الأجهزة والخطط العملية وتعميم التقنيات المفيدة مع تشجيع التنسيق والعمل الجماعي بين مراكز البحث والدراسات والجامعات.

ورغم كل هذه الانجازات والبرامج فإن التطورات القائمة على كل الأصعدة وفي كل الميادين تدفعنا بقوة لتعزيز وتحيين تشريعاتنا وتكيفها باستمرار مع المعايير العالمية الحالية.

كل هذا العمل ينتظرنا ونحن كل استعداد وتحضير لخوضه بكل عزم واردة لأن بلادنا عرفت الكثير من الصعوبات والأزمات والكوارث في العديد من الميادين وخرجت كل مرة منتصرة بفضل حكمة وتبصر فخامة السيد رئيس الجمهورية وإمكانياتها المعنوية وقدراتها البشرية والعلمية والمادية، ولعل أبرزها التصدي للإرهاب والتطرف بتجنيد الجيش الوطني الشعبي وأسلالك الأمن المختلفة وكل الشعب الجزائري لاستئصال الأول والتغلب على الثاني بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي أقرها فخامة السيد الرئيس، كما كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانتها فقد أقرت العديد من المخططات التنموية من أجل استدراك التأخر في البنية التحتية وفي كل المرافق التي غيرت وجه البلاد وشيد خلال العشريتين الماضيتين ما لا يقل عن 3 ملايين سكن من كل الأصناف ووصل معدل التحويلات الى 21 % من الميزانية التي أدت إلى تخفيض هام في مستوى الفقر وارتفاع مستوى مقياس التنمية البشرية إلى المرتبة الأولى مغاربيا.

فالسياسة الوطنية للوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة التي حان وقت إعادة قراءتها ومراجعتها وتحيين محاورها خلال هذه الندوة.

وبالنسبة إلى الأهداف المتوخاة، فإنه يجدر التذكير بأن تعزيز وتحيين برامج العمل في هذا الميدان يهم كل المؤسسات الوطنية والجماعات المحلية وجميع الأطراف المعنية بالنظر للحساسية الشديدة للموضوع والتحضير المعنوي والمادي والعملياتي للمرافقة الحسنة عند وقوع أي طارئ خطير يمكن أن ينجم عنه

عواقب مأساوية بسبب سلوك متهاون أو تماطلاي أو متجاهل للأوضاع أو عن تحضير غير ناضج مما تطلب منا ضرورة جمع كل المسؤولين والمهتمين بالموضوع والأطراف المعنية خلال هذه الندوة الوطنية من أجل الرفع من مستوى التوعية والتعبئة للحاق بالركب، وتحديد المسؤوليات والالتزام بنهج واضح وحازم لبناء قدرة بلدنا على المجابهة والصمود في حال حدوث أي كارثة لا قدر الله، وهو موضوع لقاءكم هذا على مدار يومين من أجل الخروج بتوصيات جديدة ومحيّنة متكيفة مع مضمون أطر العمل الدولية.

• السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

هذه الندوة الوطنية التي تحظى باهتمام كبير من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية، لما لها من انعكاسات على مستقبل بلادنا وسلامة مواطنيه ومنشآته، فقد أمر الحكومة باتخاذ كل الإجراءات الاستعجالية من أجل محو آثار ما خلفته التقلبات الجوية الأخيرة التي مست بعض ولايات الوطن والتكفل فوريا بالمواطنين المتضررين، وكذا العمل على التحضير المسبق والجيد طوال السنة.

وقد منح فخامة السيد رئيس الجمهورية الحكومة فترة ستة (06) أشهر من أجل إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية لآفاق 2030، بالتوازي مع استراتيجيات محلية خاصة بكل ولاية تأخذ في الحسبان خصوصيات كل منطقة،

ومخططات عمل قطاعية لنفس الفترة، هدفها وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الوطنية، تماشياً مع توصيات الأمم المتحدة في هذا المجال.

• السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن قرارات فخامة السيد رئيس الجمهورية ودعمه الكبير لأشغال هذه الندوة الوطنية، تشكل لا محال خارطة طريق لأشغال ورشاتها، لذلك فلکم کل الشرف للمشاركة في بناء أولى لبنات هذه الاستراتيجية الوطنية، فعليکم بتحري واقع الميدان عند صياغة توصياتکم وجعل موضوع الوقاية من مخاطر الكوارث وتسييرها، ضمن المنظومة العادية للتسيير سواء على المستوى المركزي أو المحلي، مع إبراز دور المجتمع المدني ومنه المواطن كفاعل مهم في هذه المعادلة المعقدة عبر سلوكه الحضاري اتجاه محيطه وبيئته. أتمنى لکم کل التوفيق والنجاح في أشغالکم، شکراً على کرم الإصغاء والسلام علیکم ورحمة الله تعالى وبرکاته.